ازمة الكاباكا في اوغندا بين عامي (١٩٥٣- ١٩٥٥)

م.د. ماجد مزهر حسين
Majed333fdfd@gmail . com
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص

استطاعت الادارة البريطانية في محمية اوغندا من انهاء اضراب عام ١٩٤٩ والقضاء عليه، وقمع المتظاهرين وزج المئات منهم في السجون، كما تم نفي ابرز قادة الحركة الوطنية خارج محمية اوغندا، ليعود الهدوء الى محمية اوغندا، ثم سعت الادارة البريطانية لتحقيق بعض المطالب الشعبية التي كان ينادي بها المتظاهرين عام ١٩٤٩ منها تحسين الاحوال المعيشية للسكان ورفع الاجور وتخفيض الاسعار، اذ كان هدف الادارة البريطانية من ذلك هو الحيلولة دون وقوع حدوث واضرابات ومظاهرات شعبية جديدة تأثر على الوضع العام في محمية اوغندا، بعد ذلك طالب ملك اوغندا الكاباكا موتيسا الثاني تحقيق بعض المطالب الوطنية من دون الخروج على السيادة البريطانية لكن الادارة البريطانية قامت بنفيه الى بريطانيا، لكن الشعب الاوغندي قاطع بريطانيا وتحت الضغط الشعبي سمحت بريطانيا بعودة ملك اوغندا الكاباكا موتيسا الثاني الى اوغندا .

الكلمات المفتاحية : اوغندا – الكاباكا

Crisis of Kabaka (1953-1955)

Key words: Uganda , Kabaka

The researcher: Lect. Dr. Majid Mizhir Hussein
University of Diyala /College of education for Humanities/ Department of English

Abstract

The British administration in the protectorate of Uganda was able to end the strike in 1949 and execute it, suppressing the demonstrators and putting hundreds of them in prison, as was the case with the prominent leader of the national movement outside the protectorate of Uganda, so that peace would return to the protectorate of Uganda, then the British administration sought to fulfill some of the popular demands that were The demonstrators in 1949 included improving the living conditions of the population, raising wages and reducing prices, since

the goal of the British administration was to prevent new strikes and popular demonstrations from affecting the general situation in the Ugandan protectorate, then the King of Uganda, Kabaka Motisa II, asked for some of the national demands Without leaving British rule, but the British administration brought him to Britain, but the Ugandan people rejected Britain and under popular pressure, Britain allowed the return of the King of Uganda, Al-Kabaka Motisa II , to Uganda

المقدمة

شهدت اوغندا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تغييرات كبيرة على المستوى السياسي، وكانت هنالك مطالبات علنية لتغيير الواقع السياسي الذي كانت تعيشه اوغندا، وكانت التغييرات التي حدثت في المستعمرات البريطانية في القارة الافريقية قد دفعت اوغندا للمطالبة بتغير واقعها السياسي من دون الخروج على السيادة البريطانية، وكانت بريطانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية قد تغيرت قوتها كثيراً ولم تعد باستطاعتها الوقوف بوجه الحركات المطالبة بالتغيير في مستعمراتها، لاسيما بعد بروز وقوة الحركات الوطنية في مطالبها الوطنية، وكان ملك اوغندا الكاباكا موتيسا الثاني قد طالب بتغيير الواقع السياسي في اوغندا، من دون الخروج على سيادة بريطانيا، وعلى الرغم من قيام الادارة البريطانية بنفيه خارج اوغندا الى بريطانيا، لكن الشعب الاوغندي والحركة الوطنية الاوغندية والمجلس الوطني الاوغندي اصرو على مقاطعة بريطانيا حتى عودة الكاباكا الى اوغندا، ورغم معارضة الادارة البريطانية في بادئ الامر لعودة الكاباكا الانها في الاخير رضخت للأمر الواقع وسمحت بعودة الكاباكا موتيسا الثاني الى اوغندا، وذلك يعد انتصار للحركة الوطنية الاوغندية والعامة الشعب الاوغندي في مطالبة بتحقيق مطالبه الوطنية .

استمرت الادارة البريطانية في التشدد والتضييق على الحركة الوطنية في محمية اوغندا، في محاولة منها لضبط الوضع العام في المحمية، اذ اصدرت في العام ١٩٥٠ قانوناً اعطى بموجبه (٢٥٠ جنيهاً) وكل من يؤيد مظاهرة يسجن لمدة ستة اشهر، كما يدفع غرامة قدرها (٥٠ جنيهاً) [١]، ان قيمة الغرامة الاولى بلغت عشر مرات ما يتقاضاه الموظف الاوغندي، اما الغرامة الثانية بلغت ضعف ما يتقاضاه الموظف الاوغندي، لذا فأن القانون يبين مدى الضغط الذي فرضته الادارة البريطانية على الحركة الوطنية الاوغندية، وعلى المواطنين لغرض اجبارهم على التخلي عن اية حركة او فكرة تعمل بالضد منهم وتعارض حكمهم في محمية اوغندا [٢]، وتدعو الى تحقيق الحكم الذاتي والتحرر من سيطرتهم، ولاشك ان ذلك القانون قد ضيق الخناق كثيراً على نشاط الحركة الوطنية وعلى الصحافة والجمعيات الادبية والثقافية، وكما حاول

المستعمر البريطاني في عدم جعل تكميم الافواه وتقييد حرية الصحافة وتضييق نشاط الحركة الوطنية سبباُ رئيساً في ازدياد تنامي الوعي الوطني والفكري وتقوية نشاط الحركة الوطنية [٣] .

عين الحكومة البريطانية في العام ١٩٥٢ (السير اندرو كوهين AL sir Andru Kuhin) [٤] حاكماً عاماً على محمية اوغندا، اذ امتاز بخبرة سياسية كبيرة وباع طويل في شؤون المستعمرات البريطانية في افريقيا، وكان يحاول دائماً التجديد والتحديث وانهاء النظريات القديمة في الحكم والادارة في افريقيا وتطويرها بما ينسجم مع مصالح بريطانيا ومصلحة شعوب تلك المستعمرات، مما يسهم في تطويرها تلك المستعمرات من الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي [٥] .

عمل كوهين على انشاء دولة موحدة في اوغندا تشمل جميع المقاطعات والمدن الاوغندية، فضلاً عن العمل على اقامة الحكم الذاتي في محمية اوغندا، كانت تربطه علاقة جيدة مع ملك اوغندا الكاباكا (موتيسا الثاني) [٦]، لاسيما ان الاثنين سبق وان درسا معاً في جامعة (كامبردج)، واتفق الاثنان على وضع دستور الأوغندا غير قائم على قواعد الاعراف والعادات والتقاليد الموجودة فيها، ويحقق الدستور تطلعات الحكومة البريطانية والتي سعت لتحقيق التقدم السياسي في محمية اوغندا والعمل على مشاركة الاوغنديين في مؤسسات الدولة بشكل اكبر وقيام نظام اداري قوي في اوغندا على اساس نظام مركزي وحكومة نيابية تأتي عن طريق الانتخابات، فضلاً عن تحقيق بعض مطالب الحركة الوطنية، بما تنسجم تلك المطالب مع السياسة العامة في محمية اوغندا [٧]، من دون المساس بالمصالح البريطانية ، كما ان الادارة البريطانية عملت على تحقيق الرفاهية والتقدم للشعب الاوغندي ومنحه الحكم الذاتي واجراء انتخابات عامة يشارك فيها جميع ابناء الشعب الاوغندي، فضلاً عن العمل على تحقيق تطور في الامور الادارية في مقاطعات ومدن اوغندا المختلفة، مع المحافظة على وحدة جميع الاراضي الاوغندية، والتصدي لكل عمل من شأنه ان يؤدي الى زعزعة الوضع العام في اوغندا[٨] .

وسعى الطرفان الى انشاء مجلس وزاري من ستة وزراء ورئيس وزراء يعينهم الكاباكا بالتشاور مع المجلس التشريعي وموافقة الحاكم العام البريطاني عليهم، ويمثلون اولئك الوزراء الطبقة المثقفة، والذين اكملو دراستهم في الجامعات البريطانية، فضلاً عن قسم من قادة الحركة الوطنية يمثلون اغلب المقاطعات الاوغندية [٩]، في ٧ اذار من العام ١٩٥٣ اتفق كوهين والكاباكا على تشكيل حكومة مركزية قوية، الا ان تلك الحكومة المزمع تشكيلها لم ترى النور ولم تشكل، نتيجة المماطلة من قبل الادارة البريطانية وعدم جديتها في تحقيق التقدم السياسي ومنح الحكم الذاتي للشعب الاوغندي، فضلاً عن بعض مطالب الحركة الوطنية [١٠]، الامر الذي جعل

الكاباكا موتيسا الثاني يعترض لدى الحاكم العام عن تنصل الادارة البريطانية في منح الشعب الاوغندي حقوقهم السياسية، الامر الذي قد ينعكس على الوضع العام في محمية اوغندا [١١] .

صرح وزير المستعمرات البريطاني (اوليفر ليتلتو Olivar Littleton) [١٢] ، في ٣٠ تموز من العام ١٩٥٣ في مجلس العموم البريطاني، بأن الحكومة البريطانية تفكر في احياء فكرة انشاء اتحاد شرق افريقيا، وليضم ذلك الاتحاد كل من (اوغندا وكينيا وتنجانيقا) اذ قال " اننا يجب علينا لا نستبعد فكرة التكامل الاقتصادي في انشاء اتحاد شرق افريقيا، الان مع مرور الوقت فمستقبل الاتحادات اكبراً حجماً، وان هناك امكانية وحدة اكبر لكل مقاطعات شرق افريقيا، وعلى غرار الاتحاد الذي انشئ من روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسلاند " [١٣] .

اثار ذلك التصريح ردود افعال واعتراضات قوية في اوغندا وقدم الكابكا موتيسا الثاني طلباً الى الحكومة البريطانية، تضمن ذلك الطلب نقل الاشراف على اوغندا الى وزارة الخارجية بدلاً من وزارة المستعمرات ، فضلاً عن وضع دستور الأوغندا يضمن حقوق الشعب الاوغندي، وضمان وحدة جميع الاراضي الاوغندية واشراك الاوغنديين في الحكم بشكل اكبر والعمل على منح اوغندا الحكم الذاتي في ضل الحكم البريطاني [١٤] .

جرت بعد ذلك سلسلة من اللقاءات في مقر الحاكم العام ما بين الحاكم العام لمحمية اوغندا اندرو كوهين والكاباكا موتيسا الثاني، طمئن كوهين خلالها موتيسا الثاني بأن فكرة اتحاد شرق افريقيا قد تخلت عنها الحكومة البريطانية ولم يتم طرحها مرة اخرى، فضلاً عن تعهده بعدم ادخال سياسة الفصل العنصري في اوغندا ومحاولة وضع دستور لأوغندا وتحقيق التقدم السياسي واجراء انتخابات عامة يشارك فيها جميع ابناء الشعب الاوغندي من الذين يحق لهم الانتخاب [١٥]،

ومنح اوغندا الحكم الذاتي، ورغم تلك الوعود من قبل الادارة البريطانية، لكن الكاباكا لم يكن مقتنع بتلك الوعود، لذلك استمرت الخلافات ما بين الحاكم العام البريطاني والكاباكا، ولم يتوصلو الى حلول يستطيعون عبرها تحقيق التقدم السياسي واجراء انتخابات في اوغندا، كان كوهين يعتقد ان الكاباكا موتيسا الثاني يقف بالضد من السياسة التي رسمها لمحمية اوغندا، والذي عبر تمنح اوغندا الكثير من الحقوق السياسية وتحقق التقدم المنشود، والذي تسعى الادارة البريطانية للقيام به في محمية اوغندا [١٦]

صرح الكابكا موتيسا الثاني بأن الادارة البريطانية تهدف الى التحكم والسيطرة على اوغنداكلها، عبر انصار البريطانيين في المجلس الوطني للأوغندي، مقابل دعم بريطانيا لهم في الحصول على الوظائف والمناصب الحكومية المهمة في مختلف مقاطعات اوغندا [١٧] .

كما ايدت الحركة الوطنية الاوغندية تصريح الكاباكا، وطالبت بتحقيق المطالب الوطنية ومنح اوغندا الحكم الذاتي، وعلى اثر استمرار الخلافات ما بين كوهين والكابكا لم يجد

الحاكم العام سبيلاً في التخلص من الكابكا سوى عزله [١٨]، دعا كوهين الكاباكا الى مقابلته في مقر الحاكم العام في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣، ولدى وصول الكاباكا دار حوار ما بين الطرفين، اذ لم كان حواراً متوتراً، وفي النهاية ابلغه كوهين ان حكمه قد انتهى وعليه مغادرة اوغندا في طائرة خاصة تنقله مباشرة الى لندن، وعدم السماح له بالاتصال بأفراد اسرته لإبلاغهم قرار عزله او حتى توديعه [١٩] ، وبالفعل غادر الكاباكا موتيسا الثاني اوغندا واستقر في لندن، كان رد فعل الشعب الاوغندي على عزل الكاباكا رداً عنيفاً، اذ قامو بمقاطعة البريطانيون في اوغندا، كما انقطعو عن الذهاب الى الكنائس، فضلاً عن ذلك لم يسوقوا محاصيلهم الزراعية للتجار البريطانيين والهنود، الامر الذي جعل اولئك التجار يتعرصون الى خسائر كبيرة، واصبح الكاباكا بطلاً قومياً في نظر الشعب الاوغندي، وكسب شعبية كبيرة، اما بالنسبة لعائلته فقد تعرضت الى صدمة كبيرة فقد لقيت شقيقته (ماريا Maria) مصرعها بعد سماعها خبر ابعاد اخيها عن الحكم في اوغندا [٢٠] .

اما على المستوى السياسي فقد رفض المجلس الوطني الاوغندي عملية عزل الكاباكا وكما رفض ايضاً طلب الادارة البريطانية بتعيين كاباكا جديد لحكم محمية اوغندا، واعدو موتيسا الثاني الحاكم الشرعي والقانوني لأوغندا، وان المجلس الوطني والشعب الاوغندي متمسكين بملكهم، كما طالب المجلس الوطني بعودة الكاباكا عاجلاً الى اوغندا [٢١] . وايقاف قرار الحكومة البريطانية بعزل الكاباكا موتيسا الثاني، وانهم مستعدين لفتح حوار شامل مع الحكومة البريطانية يضمن عودة الكاباكا الى الى اوغندا ومنح اوغندا الحكم الذاتي ضمن سيادة الحكومة البريطانية [٢٢]، كما صوت المجلس الوطني على مقاطعة زيارة ملكة بريطانيا (اليزابث الثانية Elizabeth Al thane) [٢٣] ، الى اوغندا في العام ١٩٥٤ واضطرت الادارة البريطانية الى تغيير استقبال الملكة من العاصمة كامبالا الى مقر الادارة البريطانية في مدينة عنتبا، خوفاً على حياة الملكة وخروج مظاهرات كبيرة للشعب الاوغندي الذي رفض تلك الزيارة، لكن زيارة الملكة تمت في جو من التوتر والخوف على حياتها [٢٤] .

واعلنت الملكة في زيارتها عن رغبة الحكومة البريطانية في تحقيق التقدم السياسي في محمية اوغندا والعمل على اجراء انتخابات عامة لجميع ابناء الشعب الاوغندي، فضلاً عن تحقيق بعض المطالب التي ينادي بها الشعب الاوغندي وتحقيق الرفاهية له، والذي وصفته بأن شعب صديق الى بريطانيا العظمى على ان لا تخرج تلك المطالب عن الوضع العام في محمية اوغندا، لكنها تجاهلت الحديث عن عملية عزل الكاباكا [٢٥]، لم يكن حديث الملكة اي تأثير على الشعب الاوغندي، والذي استمر بمختلف فئاته واطيافه في مقاطعة الادارة البريطانية، فضلاً عن مقاطعة بضائعها، الامر الذي جعل التجار البريطانيين يتعرضون الى خسائر كبيرة، لذلك عملة الادارة البريطانية الى اعلان حالة الطوارئ وانزلت قوات عسكرية في المدن والقت

القبض على كثير من زعماء الحركة الوطنية وبعض زعماء القبائل فضلاً عن تشديدها في تقييد حرية الصحافة واغلقت العديد من الصحف، كما نفت عدداً من الزعماء السياسيين خارج اوغندا[٢٦] .

لغرض اضفاء الصفة الشرعية والقانونية على قرار عزل الكاباكا، اعلنت الادارة البريطانية تشكيل مجلس وصايا من ثلاث وزراء ينوبون عن الكاباكا، لكن الشعب الاوغندي عبر عن استيائه من تشكيل ذلك المجلس، وكما رفض المجلس الوطني تشكيل مجلس الوصايا لذلك اضطرت الادارة البريطانية تحت الضغط الشعبي عن الغائها تشكيل مجلس الوصايا [٢٧].

كما ادت الملكة (داماليDamali) زوجة الملك المعزول موتيسا الثاني دوراً هاماً في دعم الحركة الوطنية، اذ كانت داعمة للحركة بين الحين والاخر، وبالمزيد من القوة والاصرار وكانت على تواصل مستمر ودائم بالزعماء السياسيين وتكتب لهم بشكل مستمر وحفزتهم على مواصلة العمل في تحقيق رغبة الشعب الاوغندي الذي رفع شعار نريد عودة الكاباكا الى عرشه، كما ان عامة الشعب الاوغندي كان ينظر بعين الاحترام والتقدير الى زوجة الملك، الامر الذي جعل خطاباتها لها صدى واسع لدى عامة الشعب الاوغندي [٢٨]، طلبت الادارة البريطانية من الملكة داماليالتوقف عن التواصل مع الزعماء السياسيين وزعماء القبائل لكنها رفضت ذلك الطلب، وواصلت دعمها للحركة الوطنية، اذ اثارت مشاعر زعماء القبائل وعامة الشعب الاوغندي، وزادت من قوة الحملة الوطنية ضد عزل الكاباكا، والذي تحول الى بطل قومي في نظر ابناء الشعب الاوغندي، واستمر في المطالبة بعودته الى اوغندا [٢٩]

وعلى اثر ذلك خرجت مظاهرات في بعض المدن الاوغندية ومنها مدينتي كامبالا وعنتبا تطالب بعودة الكاباكا الى عرشه ، استخدمت الادارة البريطانية القوة لتفريغ المظاهرات وانهائها، كما شهدت تلك المدن اضرابات قام بها بعض الموظفين والمواطنين الاوغنديين تطالب بعودة الكاباكا، لكن الادارة البريطانية لم تستجيب لتلك الدعوات واستمر موقفها الرافض لعودة الكاباكا، رغم كل الدعوات والخسائر التي تعرض لها التجار البريطانيين [٣٠].

اشتركت الملكة داماليفي صلوات دعت اليها وحضرها الالاف من ابناء الشعب الاوغندي للصلاة من اجل عودة الكاباكا الى اوغندا، على اثر مواصلة دعمها للحركة الوطنية وجهت الحكومة البريطانية انذاراً اليها وطالبوها بالخروج من القصر، اذ رأت الحكومة البريطانية ان بقاء الملكة في القصر قد يعطي للحركة الوطنية المزيد من الآراء والافكار والخطط والدعم المعنوي [٣١]، الامر الذي يؤدي الى زعزعة الاوضاع العامة في اوغندا، مما يسبب المشكلات الى الادارة البريطانية، وذلك ما تخشاه بريطانيا، لان تلك المدة شهدت تنامي الحركات الوطنية في افريقيا وبالتالي فأن الادارة البريطانية كانت تخشى على وجودها ومصالحها في اوغندا، فضلاً عن ذلك لو حدثت ثورة في اوغندا قد تمتد الى المستعمرات البريطانية الاخرى في شرق

افريقيا [٣٢]، رفضت الملكة دامالي الانذار وقررت البقاء في القصر، لم يجرأ الحاكم العام البريطاني اندرو كوهين على استخدام القوة لإجبارها على مغادرة القصر خشية ان يثير ذلك مكامن الحقد في نفوس الشعب الاوغندي ويؤدي الى ثورة عارمة ضد الادارة البريطانية تؤثر على الوجود البريطاني في اوغندا , واكتفى بإحاطة القصر بحراسة شديدة ومنع الناس من زيارة القصر وحتى الاقتراب منه بالرغم من التدابير القوية والعنيفة التي استخدمتها الادارة البريطانية ومحاولة تكميم الافواه ومحاربة الحركة الوطنية ومضايقة زوجة الكاباكا وعزلها، لكن تلك الاجراءات زادت من قوة الشعب الاوغندي وعزيمته ولم ينسى ملكه، واستمر الاوغنديون في مطالبهم بعودة ملكهم الى عرشه [٣٤]، ونتيجة الضغط الشعبي واستمرار مقاطعة الشعب الاوغندي الى بريطانيا وتعرض مصالحها للخسائر والخطر ارسلت الاخيرة الخبير السياسي السير (كيث هانكوك Keith hancock) [٣٥] , الى اوغندا لغرض التباحث مع المجلس الوطني، لغرض التباحث في الاصلاح السياسي والدستوري وسبل انهاء مقاطعة الشعب الاوغندي الى الادارة البريطانية [٣٦] .

اختار المجلس الوطني الاوغندي لجنة مكونة من ثلاث شخصيات من اعضاء المجلس لقابلة هانكوك والتباحث معه وعرض مطالب الشعب الاوغندي عليه، وتلك الشخصيات هي كل (والف بانش Walif p anch) رئيس المجلس الوطني و(كاليبالا Callipala) نائب رئيس المجلس و (مارتين Martin) سكرتير رئيس المجلس، التقت اللجنة بهانكوك ودارت محادثات مكثفة بين الطرفين استمرت اياماً عدة وعرضو عليه مطالب الشعب الاوغندي [٣٧] .

وكانت مطالبهم ما يلي :

١. عودة الكاباكا موتيسا الثاني الى الحكم في اوغندا دون اية شروط .
٢. وضع دستور لأوغندا يعبر عن رغبات الشعب الاوغندي .
٣. منح اوغندا الحكم الذاتي ضمن السيادة البريطانية .
٤. العناية بالجانب الاقتصادي ودعم الفلاحين الاوغنديين [٣٨] .

سافر اندرو كوهين الى لندن في ١٤ اب ١٩٥٤، لغرض الاطلاع على وجهات نظر وزارة المستعمرات بشأن مطالب الشعب الاوغندي، والعمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه منها واقترح كوهين بإدخال النظام الوزاري في اوغندا وان يكون هناك وزير بريطاني واخر هندي في حكومة اوغندا، لكن ذلك الاقتراح لم يأخذ به، بعد ذلك عملت الادارة البريطانية على ازالة مخاوف الشعب الاوغندي فيما يخص الانضمام الى اتحاد فيدرالي مع كينيا وتنجانيقا [٣٩] واكدت ان ذلك لن يتم الا اذا وافق عليه الشعب الاوغندي، وكما اعلنت الادارة البريطانية عن امكانية عودة الكاباكا الى اوغندا، اذا وافق الخير على سياسة بريطانيا الرامية الى اجراء تغيرات في نظام حكم محمية اوغندا [٤٠] .

رفض الشعب الاوغندي الوعود البريطانية واصر على مقاطعة الادارة البريطانية وفي ٦ تشرين الثاني من العام ١٩٥٤ القى الحاكم العام اندرو كوهين خطاباً داخل مبنى المجلس الوطني اعلن فيه ان الشعب الاوغندي عليه اختيار كاباكا جديد يكون ملكاً على محمية اوغندا على ان يعمل الكاباكا الجديد على التعاون مع الحكومة البريطانية لغرض تحقيق التقدم السياسي والدستوري في محمية اوغندا، فضلا عن تحقيق بعض مطالب الشعب الاوغندي لقد اثار ذلك الخطاب اعضاء المجلس الوطني الذين عبرو عن سخطهم على الحاكم العام الامر الذي جعل الاخير يغادر مبنى المجلس الوطني، وفي اثناء خروجه كان هناك عدد من المتظاهرين قد رشقو سيارته بالحجارة [٤١] .

على اثر الرفض الشعبي لواسع لقرار عزل الكاباكا اضطرت الادارة البريطانية الى تشكيل لجنة للنظر بقضية عودة الكاباكا الى اوغندا، ترأس تلك اللجنة هانكوك واجرت اتصالات مع الزعماء السياسيين تركزت تلك المباحثات حول عودة الكاباكا الى اوغندا مع فرض شروط عليه من قبل الحكومة البريطانية ومن تلك الشروط :

١. عدم الخروج على السياسة العامة التي تتبعها الادارة البريطانية في محمية اوغندا .

٢. الموافقة على التغييرات السياسية والدستورية والتي تسعى الادارة البريطانية لوضعها في محمية اوغندا [٤٢] .

رفعت اللجنة تقريرها الى الحكومة البريطانية في ١٥ كانون الاول ١٩٥٤، واضحت في ان الشعب الاوغندي متمسك بشكل كبير بعودة الكاباكا الى عرشه ولا يقبل ملكاً غيره ولا سبيل الى استقرار اوغندا الا اذا حلت مشكلة الكاباكا بالعودة الى منصبه [٤٣] .

اقترحت اللجنة في ٢٥ كانون الاول من العام ١٩٥٤، ادخال تعديلات جوهرية على نظام الحكم في محمية اوغندا ومنها :

١. جعل رئيس الوزراء الاوغندي مسؤول امام الحكومة البريطانية عن تنفيذ توصياتها ومقترحاتها في اوغندا وليس امام الكاباكا .

٢. رئيس الوزراء هو عن تنسيق العلاقات بين بريطانيا واوغندا .

٣. منح رئيس الوزراء بعض الصلاحيات السياسية والدستورية [٤٤] .

واستمراراً مع ما ذكر فأن رئيس الوزراء يعد حلقة الوصل ما بين الإدارة البريطانية والمجلس الوطني الاوغندي، وان يكون الكاباكا ملكاً دستورياً وليس لديه صلاحيات كبيرة في الحكم، كما تعمل الادارة البريطانية بالتعاون مع رئيس الوزراء والمجلس الوطني الاوغندي على تحقيق رغبات وتطلع الشعب الأوغندي، فضلاً عن التقدم السياسي والدستوري والذي تسعى الادارة البريطانية في تحقيقه في محمية اوغندا [٤٥] .

بعد ذلك التقى رئيس اللجنة التي شكلتها الحكومة البريطانية (هانكوك) في لندن بوزير المستعمرات البريطاني اوليفر ليتلتون واتفق الطرفان على ما يلي :

١. المحافظة على وحدة جميع الاراضي الاوغندية بجميع مقاطعاتها .

٢. ضمان سلامة وكرامة الكاباكا .

٣. حق الحاكم العام البريطاني في ابداء النصيحة والمشورة الرسمية للوزراء الاوغنديين، مع اعطاء الحاكم العام الصلاحيات الكاملة في اعفائهم من مناصبهم عند الضرورة .

٤. وضع دستور الاوغندا يتضمن اعطاء بعض الحريات للحكم في محمية اوغندا .

٥. اجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني الاوغندي .

٦. رفض اي فكرة او مقترح لاندماج مستعمرات شرق افريقيا [٤٦] .

سافر هانكوك الى اوغندا للتباحث مع زعماء الحركة الوطنية واعضاء المجلس الوطني والحاكم العام البريطاني، لغرض تطبيق التعديلات التي اتفق عليها مع وزير المستعمرات في لندن، ووضع خارطة سياسية جديدة لأوغندا، وعند وصول هانكوك الى اوغندا تزامن مع تقديم اعضاء المجلس الوطني شكوى الى المحكمة العليا بقضية عزل الكاباكا موتيسا الثاني [٤٦]، اذ طالبو المحكمة العليا بضرورة التدخل في دستورية القرار الذي اتخذته بريطانيا، والذي اعطى لها الحق في عزل الكاباكا، واستمعت المحكمة الى شهادة الحاكم العام البريطاني اندرو كوهين وبعض رجالات الحكومة من البريطانيين، وخلال شهادتهم امام المحكمة دافعو عن قرار الحكومة البريطانية بعزل الكاباكا موتيسا الثاني [٤٧] .

كذلك استمعت المحكمة الى شهادة اعضاء المجلس الوطني بشأن قضية الكاباكا، وفي شهادتهم دافعو عن الكاباكا موتيسا الثاني واعدوه ملك البلاد الشرعي وانهم لم يقبلو بتنصيب ملك غيره، ونتيجة ذلك اعلنت الادارة البريطانية في محمية اوغندا ان المحكمة العليا ليس من صلاحياتها النظر في مسألة عزل الكاباكا لا نها من الامور المتعلقة بالسيادة، والامر الاول والاخير يعود الى الحكومة البريطانية صاحبة الشأن في ذلك، الا ان اعضاء المجلس الوطني تمسكو باختصاص المحكمة بالقضية [٤٨] .

وفي ضوء ذلك تحركت عواطف الشعب الاوغندي من جديد وبدأ واضحاً لهانكوك ان من الصعب الوصول الى اتفاق مع زعماء الحركة الوطنية والمجلس الوطني على اقرار المقترحات الدستورية، والتي اقرتها وزارة المستعمرات والتي كانت ترى فيها طريق النجاح والتقدم السياسي في محمية اوغندا، لاسيما ان الحاكم العام في محمية اوغندا اندرو كوهين كان عازماً على تحقيق التقدم السياسي في اوغندا بدون الكاباكا موتيسا الثاني، وحتى من دون التعاون مع المجلس الوطني [٤٩] .

لكن الحكومة البريطانية طلبت من هانكوك الاستمرار في محاولة اقناع المجلس الوطني وزعماء الحركة الوطنية على اقرار تلك المقترحات والعمل على اقناعهم بأن تلك المقترحات مهمة واساسية للشعب الاوغندي، لغرض تحقيق التقدم السياسي والدستوري، وبما ينسجم مع مطالب وتطلعات الاوغنديين وسعي الادارة البريطانية في تطوير النظام السياسي في مستعمراتها(٥٠) .

حاول هانكوك مرة اخرى اقناع زعماء الحركة الوطنية والمجلس الوطني بالموافقة على قرارات اللجنة وقبول المقترحات الدستورية، والتي اعدها من اهم الخطوات في التقدم السياسي في اوغندا، والتطلع لتحقيق بعض مطالب الشعب الاوغندي، لكن اعضاء المجلس الوطني مع اقتناعهم بقيمة واهمية تلك المقترحات رفضو بالاجماع النظر فيها، الا اذا عرضت على الكاباكا ووافق عليها واحالها للمجلس الوطني للنظر فيها (٥١) .

رفضت الحكومة البريطانية عرض قرارات اللجنة والمقترحات الدستورية على الكاباكا بعد ان فقد صفته الشرعية ملكاً لأوغندا، بعد ذلك مارس الحاكم العام كوهين ضغوطاً على المجلس الوطني لقبول قرارات لجنة هانكوك والمقترحات الدستورية ، لكن المجلس الوطني اصر على رفضها وايد الشعب الاوغندي موقف المجلس الوطني، اذ خرجت مظاهرات شعبية في مدن كامبالا وعنتبا وجنجا تؤيد المجلس الوطني وتطالب بعودة الكاباكا (٥٢) .

رأت الحكومة البريطانية في قرار لجنة هانكوك والمقترحات الدستورية بأنه حلاً يقضي على الازمات والاحتكاكات والخلافات بين بريطانيا و الشعب الاوغندي, ونتيجة لإصرار الشعب الاوغندي والمجلس الوطني على الاستمرار في مقاطعه بريطانيا , اقترح بعض رجال السياسة البريطانيين على وزارة المستعمرات ان تعيد النظر في قرارها بقضية عزل الكاباكا حتى لا يقف ذلك القرار حائلاً دون الاستقرار المنشود في محمية اوغندا (٥٣).

ان اللجنة التي ترأسها كيث هانكوك لم تمانع على اعادة الكاباكا الى منصبه ملكاً على اوغندا , بل رأت ان اعادته الى منصبه حلاً للازمة على ان يصبح ملكاً دستورياً لا يتدخل في شؤون الحكم ويتم سحب الكثير من صلاحياته واعطائها لرئيس الوزراء والذي يكون مسؤول عن العلاقة ما بين بريطانيا واوغندا ويعمل سويةً مع الحاكم العام والمجلس الوطني , واذا خرج رئيس الوزراء عن سياسة الحاكم العام والمجلس الوطني يتم اقالته من منصبه (٥٤) ,

ويتم وضع دستور لاوغندا مع المحافظة على وحدة جميع الاراضي الاوغندية وعدم انضمام اوغندا الى اي اتحاد او منضمة اقليمية واجراء انتخابات عامة في محمية اوغندا, لغرض تحقيق التقدم السياسي المنشود والذي كان يرغب اندرو كوهين في وضعه لمحمية اوغندا(٥٥).

لم يبقى اي خيار امام الحكومة البريطانية غير اعادة الكاباكا الى منصبه, لذلك اقر مجلس الوزراء البريطاني في ١٥ حزيران من العام ١٩٥٥ , النزول عند مطلب الشعب الاوغندي واعادة الكاباكا موتيسا الثاني الى عرشه ملكاً على محمية اوغندا , لكن قبل عودة الكاباكا بدأت تلوح في الافق ازمة جديدة هي عدم موافقة الكاباكا موتيسا الثاني على المقترحات الدستورية التي قدمها هانكوك [٥٦].

ازاء ذلك استمرت الازمة مدة من الزمن بدون حل الى ان تفاوض وفد من المجلس الوطني مع الإدارة البريطانية واتفقا على ابرام اتفاقية انتقاليه حتى يتمكن الكاباكا من توقيع الاتفاقية الرئيسية عند عودته الى اوغندا , وكذلك التوقيع على المقترحات الدستورية [٥٧].

عاد الكاباكا موتيسا الثاني الى اوغندا في ١٧ تشرين الاول من العام ١٩٥٥ وسط مظاهر احتفال والحماس وخرج الالوف من الناس الى الشوارع في العاصمة كمبالا ترحيباً بعودته[٥٨]

الخاتمة

يمكن القول ان صمود وصلابة وقوة الشعب الاوغندي بجميع فئاته وطوائفه , وكذلك المجلس الوطني الذي وقف بقوة بوجه الضغوط البريطانية التي مُرست ضده عبر رفضه لمحاولة السلطات البريطانية من تنصيب كاباكا جديد ورفضه لقرارات لجنة هانكوك والمقترحات الدستورية وتمكن من كسر شوكة الإدارة البريطانية في قرار عزل الكاباكا موتيسا الثاني عن عرش اوغندا.

ظل الشعب الاوغندي وفياً مخلصاً لملكه وهو في المنفى والتف عامة الشعب الاوغندي و زعمائه السياسيين خلف زوجة الملك الكاباكا التي كانت خطاباتها وتوجيهاتها بمثابة الزيت على النار في تأجيج الشعب الاوغندي ضد الاستعمار البريطاني , وهكذا استطاع الشعب الاوغندي من اجبار الحكومة البريطانية عن قرارها والسماح لعودة الكاباكا موتيسا الثاني ملكا على اوغندا , وذلك يدل على قوة وتنامي الوعي الوطني والقومي التحرري والفكري للشعب الاوغندي.

لهوامش

(1)Allison Butler Herik, Area Hand Book for Uganda , USA, 1969, P 56.

(2) Ibid, p. 57

(3)Low- D.A., Buganda and British, Oxford University , London, 1960, p. 152.

(٤) ولد في العام ١٩٠٩ في لندن سياسي ودبلوماسي بريطاني ، درس في مدرسة ماليفرن، ثم درس القانون في جامعة كمبردج، عمل في المستعمرات البريطانية في غرب افريقيا، ثم اصبح رئيس الادارة الافريقية في وزارة المستعمرات، تم تعينه حاكم على اوغندا في العام ١٩٥٢ وبقى في المنصب حتى عام ١٩٥٧، امتاز بتكنوقراطيته وعدم قبوله النظريات القديمة في الحكم، توفي في العام ١٩٦٨، للمزيد ينظر

Dary rojar , Andrew cohen , London , 2006

(٥) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، افريقيا في طريق الحرية، دار القاهرة للطباعة والنشر والتوزيع، د – ت، ص ٣٧.

(٦) ولد في العام ١٩٢٤ في كامبالا درس في مدارس الارساليات المسيحية، تولى عرش اوغندا في العام ١٩٣٩، ولم يبلغ السن القانوني، اكمل دراسته في جامعة كمبردج في بريطانيا، وبعد بلوغه السن القانوني وتوليه زمام الحكم رسمياً، كان عهده مليء بالأحداث السياسية والامنية ، ومن ابرز تلك الاحداث نفيه الى بريطانيا وبقي هناك ما يقرب السنتين ، كما شهده عهده حصول اوغندا على استقلالها، ويعد اخر ملك واول رئيس جمهورية بعد الاستقلال، توفي في العام ١٩٦٩ . للمزيد ينظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار اسامة للطباعة والنشر، عمان الاردن، ص٩٩٤.

(٧) حمد حافظ ومحمود الشرقاوي ، المصدر السابق، ص ٣٨ .

(8) Dilly my, British the Economic the History in Africa , London , 1966 , p. 124 .

(9) F . O , 18101 \ 16 \ UGANDA , 1954 , P .2.

(١٠) محمد عبد المنعم يونس، اوغندا بين الاستعمار البريطاني والكفاح الوطني، دار القلم للطباعة والنشر، مصر، ١٩٦٠، ص ٢٠٦ .

(١١) حمد حافظ ومحمود الشرقاوي ، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٢) ولد في العام ١٨٩٣ في لندن درس في مدرسة ايتون، بعد ذلك دخل جامعة كمبردج ودرس في كلية الادارة والاقتصاد، وشارك في الحرب العالمية الاولى على الجبهة الافريقية، عين في العام ١٩٥١ وزيراً للمستعمرات توفي في العام ١٩٧٢ , للمزيد ينظر :

ديفيد سكوت، صورة اوليفر ليتلتون ١٨٩٣ – ١٩٧٢، ترجمة انيس عبد الله، لندن، ١٩٨٧ .

(١٣) صلاح صبري، افريقيا جنوب الصحراء، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٠ , ص ٥٢ .

(14) Rajald jams , History and East Africa , Oxford university , London , 1969 , p.53.

(15) Kevin shilling , of African History , London , 2004 , p.162.

(16) Ibid ,p . 163.

(١٧) خلف عبد الغني، مستقبل افريقيا السياسي، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩، ص ١٥ .

(١٨) جون جنتر، داخل افريقيا ، ترجمة حسن جلال العروسي، ج٢، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، د –ت، ٤٢٦.

(19) GOhn hatch , Africa tody and tomorrow , new yourk , 1961 , p.60

(٢٠) صلاح صبري، المصدر السابق، ص ٥٣ .

(21) GOhn hatch , OP . CIT , P .61 .

(٢٢) خلف عبد الغني، المصدر السابق، ص ١٧ .

(٢٣) ولدت في العام ١٩٢٦ تلقت تعليماً خاصاً في منزلها، ثم درست في جامعة وايتون التاريخ واللغة والادب كان اول ظهور رسمي لها عام ١٩٤٣ عندما زرات احدى فرق الجيش البريطاني وهي في السابعة عشر من عمرها، تولت عرش بريطانيا في العام ١٩٥٢، وهي تعد اكثر الملوك بريطانيا جلوساً على العرش توفيت في العام ١٩٢١ , للمزيد ينظر :

SARA BARD FORD , QUEEN ELIZABETH II , PENGUIN , LONDON , 2012 .

(٢٤) شارل اندريه جوليان، تاريخ افريقيا، ترجمة طلعت عوضي اباضه، دار النهضة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ١٩٦٨، ص٤٤١ .

(25) Rajald jams , op , cit , p.55.

(٢٦) محمد جواد علي، جمهورية اوغندا، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، د –ت، ص ٥.

(27) Maitl Jonas , Brtish in Africa , London , 1972 , p.78 .

(28) Tomas , pein , History the Uganda , Usa , 1979 , p.68.

(٢٩) محمد عبد المنعم يونس، حركات التحرر في افريقيا، مجلة نهضة افريقيا، العدد الثاني والعشرين، مصر، ١٩٥٩، ص ٣٧ .

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٨ .

(31) Victor jams , the History Uganda of British , London , 1978 , p.18

(32) Ibid , p.19.

(٣٣) محمد عبد المنعم يونس، المصدر السابق، ص ٢١١ .

(٣٤) محمد عبد العزيز اسحاق، شعب فرعوني يتهيأ للاستقلال، مجلة نهضة افريقيا ، العدد الثامن والخمسون، مصر ١٩٦٢ ، ص٤ .

(٣٥) ولد في العام ١٨٩٨ في لندن، درس التاريخ في جامعة اكسفورد وتخرج منها في العام ١٩٢٤، عمل بعد ذلك في مجال التدريس في جامعة اديليد للمدة من ١٩٢٦ حتى عام ١٩٣٥ ، انتقل بعدها للعمل في وزارة الخارجية البريطانية ، وعندما حصلت ازمة الكاباكا ارسلته الحكومة البريطانية الى اوغندا عام ١٩٤٥ كخبير دبلوماسي ودستوري لغرض الاصلاح السياسي والدستوري في اوغندا توفي في العام ١٩٨٧، للمزيد ينظر :

Encyclopedia , Britannia , London , 2006 , p. 8

(36) S. R . K rugire , history of , Uganda , London , 1980 . p. 153 .

(٣٧) محمد عبد العزيز اسحاق، جهاد الكاباكا، مجلة نهضة افريقيا، العدد الخامس، القاهرة، ١٩٥٨ , ص٧.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٨ .

(٣٩) محمد عبد الفتاح ابراهيم، افريقيا من مصب الكونغو الى منابع النيل في هضبة البحيرات، مكتبة الانجلو المصرية للطباعة والنشر، مصر ١٩٦٨، ص ٢٩٣ .

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٤ .

(٤١) صلاح صبري، المصدر السابق، ٥٧ .

(42) F . O . 852 \ 463 \ UGANDA , 1955 , P.4.

(٤٣) محمد عبد العزيز اسحاق، المصدر السابق، ص ٨ .

(٤٤) حمدي حافظ ومحمود الشرقاوي، المصدر السابق ، ص٤٠ .

(45) S . R, K rugire , OP , CIT , P.156 .

(٤٦) محمد عبد المنعم، يونس، المصدر السابق، ص٢١٤ .

(٤٧) المصدر نفسه

(٤٨) عبد العزيز الرفاعي، المصدر السابق، ص ٣٢٨.

(٤٩) محمد عبد العزيز اسحاق، المصدر السابق، ص ٩.

(٥٠) محمد عبد الفتاح ابراهيم، المصدر السابق، ص ٢٩٥.

(٥١) محمد عبد العزيز اسحاق، المصدر السابق، ١٠ص .

(٥٢) صلاح صبري، المصدر السابق، ص ٥٩ .

(53) S . R ., K rugire ,O P , CIT , P.158 .

(54) IBID , P . 159 .

(٥٥) سيد احمد العراقي، وغيثان بن علي بن جريس، تاريخ الاقليات الاسلامية في العالم ، ج٢، ط٢، مكتبة الملك فهد الوطنية للطباعة والنشر، الرياض، ١٩٩٩، ص٨٢.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٥٨) علي اي مزروعي، ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقيا، ترجمة شاطر نصيف لطيف، ج١، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، بغداد، ١٩٩٠، ٢٤٦ .